World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 16 – 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

التوزيع: عام
التاريخ: 8 سبتمبر/أيلول 2026
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 6 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2026/6-B/2
وظائف الرقابة
لاتّخاذ القرار

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لموزامبيق (2022-2026)

موجز تنفيذي

أُجري تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لبرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) في موزامبيق للفترة 2022-2026 بتكليف من مكتب التقييم في **البرنامج** لدعم المساءلة والتعلم، بهدف إرشاد تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية المقبلة لموزامبيق. وأُجري التقييم بين يناير/كانون الثاني وديسمبر/كانون الأول 2025، باستخدام نهج مختلط الأساليب من أجل تقييم التموضع الاستراتيجي **للبرنامج**، ومدى ملاءمة الأنشطة المنفذة في إطار الخطة واتساقها، وفعاليتها، وكفاءتها، واستدامتها.

وتُعد موزامبيق من أكثر بلدان العالم عرضة لتغيّر المناخ، حيث تتأثر بشكل متكرر بالأعاصير والفيضانات والجفاف. كما عانت من نزاع ممتد في كابو ديلغادو أدى إلى نزوح جماعي وتدهور سبل كسب العيش. وينتشر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على نطاق واسع، ويظل التقزم وفقر الدم يمثلان تحديين مستمرين. ولا تزال القدرات المؤسسية متفاوتة، والتحديات الإنمائية قائمة، كما تواصل الاحتياجات الإنسانية تجاوز الموارد المتاحة.

وفي هذا السياق، حافظ **البرنامج** على موضع استراتيجي ذي صلة ومتسق. وكان تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية المتعدد الركائز - الذي يجمع بين الاستجابة للأزمات وبناء القدرة على الصمود وتعزيز النظم - متوائما بشكل جيد مع الأولويات الوطنية وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في موزامبيق. غير إن اتساع نطاق المشاركة عند محور العمل الإنساني والتنمية والسلام أعاق العمق والتكامل في بعض الأحيان، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى تحديد الأولويات وزيادة تركيز المشاركة في الخطة الاستراتيجية القطرية المقبلة.

هذا تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لموزامبيق. وتقرير التقييم الكامل والوثائق ذات الصلة متاحة على الموقع الإلكتروني **للبرنامج** في: https://www.wfp.org/publications/evaluation-mozambique-wfp-country-strategic-plan-2022-2026.

*وفقا لسياسة التقييم في **البرنامج** لعام 2022 (WFP/EB.1/2022/4-C)، وتوخيا لاحترام سلامة استنتاجات التقييم واستقلالها، فإن عملية تحرير هذا التقرير كانت محدودة وبالتالي فإن بعض العبارات الواردة فيه قد لا تتسق اتساقا تاما مع ما يعتمده **البرنامج** من مصطلحات قياسية أو ممارسات تحريرية. ويُرجى توجيه أية استفسارات بهذا الشأن إلى مديرة التقييم.*

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة A.-C. Luzot
مديرة التقييم
بريد إلكتروني: anneclaire.luzot@wfp.org

السيدة M. Guinot
موظفة التقييم
بريد إلكتروني: mar.guinot@wfp.org

وحظي الدور المزدوج **للبرنامج**، كجهة معنية بالاستجابة الإنسانية وشريك تقني موثوق للمؤسسات الحكومية على حد سواء، بتقدير واسع. وقد أتاحت بصمته دون الوطنية، وقدراته اللوجستية، وسرعته التشغيلية، توسيع النطاق بسرعة خلال الصدمات المفاجئة، واستمرار تقديم المساعدات في المناطق التي يصعب الوصول إليها، في حين دعم التزامه بالمبادئ الإنسانية تقديم مساعدات بطريقة نزيهة قائمة على الاحتياجات في سياقات معقدة وحساسة سياسيا. وشكل تنسيق المجموعات الذي قام به **البرنامج** وخدماته المشتركة - بما في ذلك الخدمات اللوجستية، والخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، والتحويلات القائمة على النقد - عوامل تمكينية حاسمة لاستجابات الشركاء والحكومة خلال الصدمات المتكررة. وقد نُفذت الاستجابات في حالات الطوارئ والعمل الاستباقي في الوقت المناسب، على الرغم من أن الاختناقات الداخلية والتعقيدات التشغيلية قد أبطأت التنفيذ.

وساعدت المساعدات الإنسانية في استقرار الأمن الغذائي بين الأسر المتضررة من الأزمات، على الرغم من أن نقص التمويل أدى إلى خفض الحصص الغذائية وتقليل وتيرة التحويلات، مما حد من الحصائل الطويلة الأجل. وقد أدت التدخلات التغذوية إلى زيادة حالات علاج سوء التغذية الحاد المعتدل والوقاية منه، ولكنها تأثرت بفجوات سلسلة الإمداد، في حين ساهمت الأنشطة المراعية للتغذية في تحسين تنوع الأنماط الغذائية، إلا أنها كانت محدودة بسبب الوصول المقيد إلى الغذاء.

وعززت تدخلات القدرة على الصمود قدرة الأسر على التكيف من خلال الزراعة الذكية مناخيا، وتحسين الوصول إلى الخدمات والأسواق، ورفع مستوى استعداد المجتمعات المحلية، مما يُظهر إمكانية وجود نظم أكثر تكيفا وإنتاجية. غير أن التقدم كان على الصعيد المحلي وصعب الاستدامة، ومقيدا بالطابع القصير الأجل للمشاريع، وحواجز السوق، وضعف نظم تمويل المخاطر. وأدى بطء الانتقال من الاستجابة في حالات الطوارئ إلى التعافي المبكر الشامل ودعم القدرة على الصمود إلى الحد من حسن توقيت مسارات التعافي والتقدم نحو الحلول المستدامة.

وأدى **البرنامج** دورا محوريا في تعزيز نظم الاستجابة للصدمات في موزامبيق، مساهما في تحسين أدوات الإنذار المبكر، وأدوات تقييم الأمن الغذائي ونمذجة المناخ، ومنصات الدفع الرقمي، والقدرات المؤسسية التي مكّنت استجابات أسرع وأكثر تنسيقا للأزمات. كما دعمت المنظمة أسس البرنامج الوطني للتغذية المدرسية من خلال دعم السياسات، والمساعدة التقنية، ونماذج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية. ومع ذلك، لا يزال التقدم في كلا المجالين هشا: فالفجوات في القدرات على المستوى دون الوطني، ومحدودية قابلية التشغيل البيني للنظم، والقيود المالية، واستمرار الاعتماد على المساعدة التقنية **للبرنامج** تعيق إضفاء الطابع المؤسسي وتحد الاستدامة.

وكانت النتائج الشاملة المتعلقة بمشاركة النساء والبنات على قدم المساواة، والشباب، والحماية، والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين ملحوظة ولكن متفاوتة، مع إحراز تقدم محدود في تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وبناء السلام. وكانت الشراكات أساسية في التنفيذ، حيث عمل **البرنامج** بشكل وثيق مع الحكومة لتعزيز النظم الوطنية، على الرغم من أن الاستدامة تطلبت حيزا ماليا أكبر وتخطيطا مشتركا أكثر تنظيما. وغالبا ما كان التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية خاصا بكل مشروع. وعلى الرغم من أن **البرنامج** نوع قاعدة تمويله بطريقة مبتكرة، فإن انخفاض دعم الجهات المانحة، والتخصيص المكثف للمساهمات، وتجزؤ المشاريع كلها عوامل ساهمت في تقييد المرونة.

ويطرح التقييم التوصيات الست التالية، ويدعو إلى خطة استراتيجية قطرية أكثر اتساقا وتركيزا:

1) تحسين الأولويات الجغرافية والبرامجية، وتعزيز التكامل والتسلسل بين المساعدة المنقذة للأرواح وتطوير النظم؛

2) تعزيز النظم الوطنية من خلال المساعدة التقنية المستهدفة؛

3) تنويع الشراكات الاستراتيجية؛

4) تعزيز الكفاءة الداخلية؛

5) عبر البرامج، مواصلة تعميم الحماية؛ ومشاركة المرأة، بما في ذلك من حيث أدوارها الاقتصادية والجوانب القيادية؛ والاعتبارات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين؛

6) توسيع نطاق استخدام التمويل المبتكر، بما في ذلك من خلال الخدمات المشتركة ومشاركة القطاع الخاص.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علما بالتقرير الموجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لموزامبيق (2022-2026) (WFP/EB.2/2026/6-B/2)، ورد الإدارة عليه (WFP/EB.2/2026/6-B/2/Add.1).

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

سمات التقييم

1- كلف مكتب التقييم في **البرنامج** بإجراء تقييم مستقل للخطة الاستراتيجية القطرية لموزامبيق للفترة 2022-2026 بهدف دعم التعلم والمساءلة. وسعى التقييم إلى إرشاد عملية صنع القرار الاستراتيجي في ما يتعلق بالخطة الاستراتيجية القطرية المقبلة لموزامبيق، وتقييم التموضع الاستراتيجي **للبرنامج**، ومدى ملاءمة الأنشطة المنفذة في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية واتساقها، وفعاليتها، وكفاءتها واستدامتها.

2- والمستخدمون الرئيسيون لنتائج التقييم هم المكتب القطري **للبرنامج** في موزامبيق، والمقر العالمي، بما في ذلك مكتب شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي الإقليمي، والمجلس التنفيذي. والمستخدمون الخارجيون يشملون حكومة موزامبيق، وكيانات الأمم المتحدة، والجهات المانحة، والشركاء المتعاونين، والأشخاص المتضررين.

3- وأُجري التقييم بين يناير/كانون الثاني وديسمبر/كانون الأول 2025، باستخدام نهج مختلط الأساليب يجمع بين استعراض الوثائق، والتحليل الكمي، ومقابلات مع المخبرين الرئيسيين، ومناقشات مجموعات التركيز، والملاحظات الميدانية. وجرى العمل الميداني في يوليو/تموز 2025 في عدة محافظات.

السياق

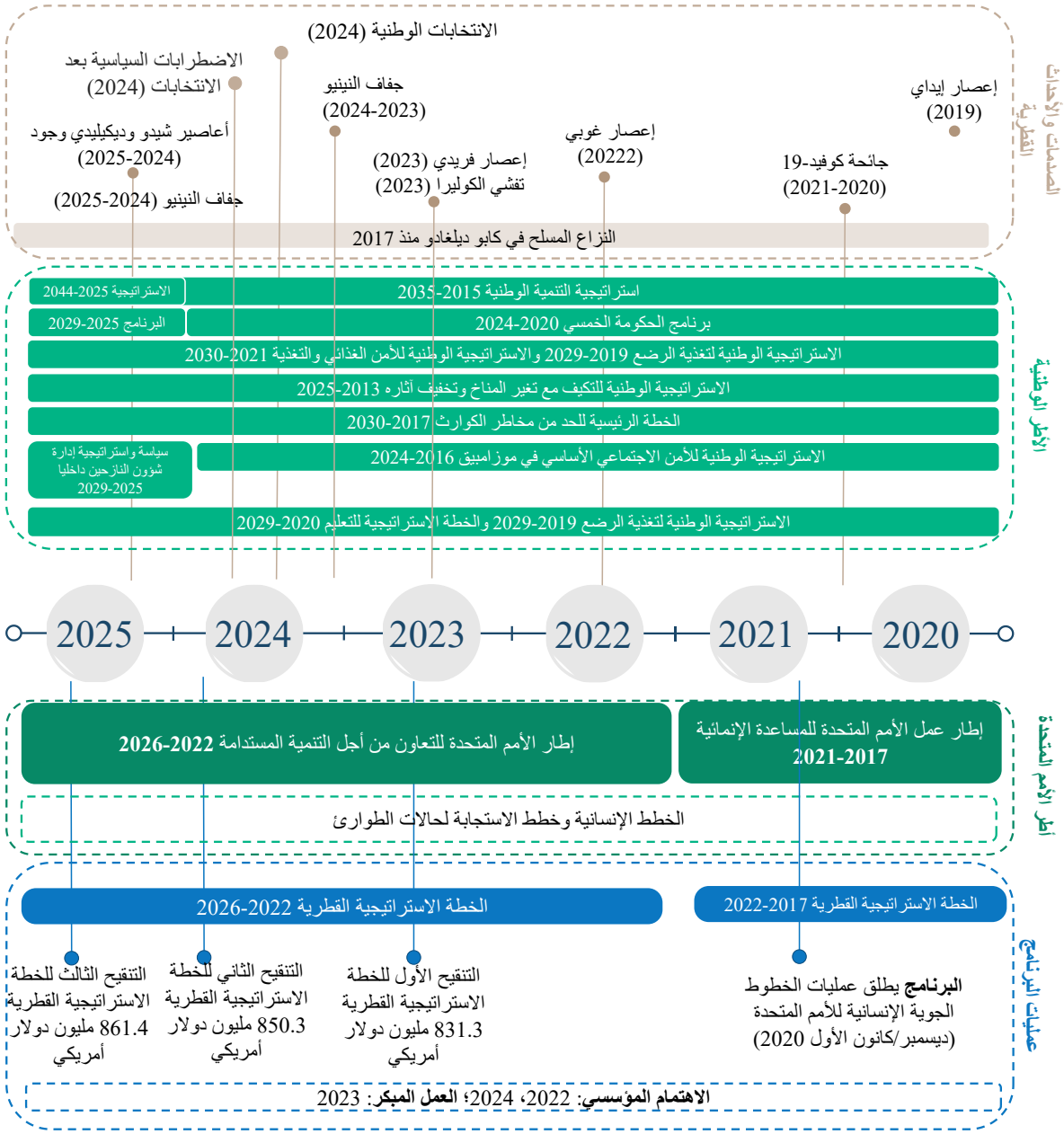
4- تُعد موزامبيق، المعرضة بشدة للكوارث المرتبطة بالمناخ، بلدا منخفض الدخل يواجه وضعا إنسانيا معقدا وممتدا. ومنذ عام 2017، تسبب العنف في كابو ديلغادو في نزوح أكثر من مليون شخص، مما أضعف حضور الدولة وأرهق المؤسسات. وخلال فترة الخطة الاستراتيجية القطرية، تأثر البلد بعدة أعاصير وفيضانات وموجات جفاف أدت إلى تآكل سبل كسب العيش والقدرة على التصدي في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك أعاصير غومبي (2022)، وفريدي (2023)، وشيدو (2024)، وديكيليدي (2025)، وجود (2025)، بالإضافة إلى موجة جفاف عام 2024 الناجمة عن ظاهرة النينيو.

5- وتحتل موزامبيق مرتبة متدنية في مؤشرات التنمية العالمية، ولا تزال تواجه تفاوتات اجتماعية واقتصادية عميقة. وتعد الزراعة عماد الاقتصاد، إذ توظف غالبية السكان، إلا أن الإنتاجية منخفضة بسبب الوصول المحدود إلى التكنولوجيا والمدخلات والأسواق، فضلا عن ارتفاع خسائر ما بعد الحصاد. ونتيجة لذلك، تُعد موزامبيق مستوردا صافيا للأغذية. وينتشر انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع: في عام 2025، كان 2.09 مليون شخص في المرحلة الثالثة أو أسوأ من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، وتشير التوقعات إلى ارتفاع هذا العدد إلى 2.67 مليون خلال موسم الجدب 2026/2025. وسوء التغذية حاد، إذ يتجاوز التقزم 40 في المائة في المحافظات الشمالية، ويعاني أكثر من 70 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من فقر الدم.

6- ويتميز سكان موزامبيق بكونهم شبابا ويتزايد تواجدهم في المناطق الحضرية. ولا تزال أوجه عدم المساواة العميقة قائمة بين الجنسين، وبين المناطق الجغرافية وبحسب حالة الإعاقة. ويتعرض ثلث النساء للعنف الجنساني، كما ينتشر الزواج المبكر وحمل المراهقات، مما يساهم في التسرب من المدارس وتفاقم الضعف التغذوي. ويعاني الأشخاص ذوو الإعاقة من مستويات أعلى من الفقر والاستبعاد. ومعدلات الالتحاق بالتعليم مرتفعة نسبيا، ولكن معدلات إكمال الدراسة منخفضة، ولا سيما بين البنات في الشمال. وتوسع البرنامج الوطني للتغذية المدرسية، ولكنه لا يصل إلا إلى 8 في المائة من المدارس الابتدائية.

7- وتتفاوت القدرات المؤسسية رغم التقدم المحرز في وضع أطر السياسات الوطنية، وتواصل الاحتياجات الإنسانية تجاوز الموارد المتاحة. وانخفض تمويل الجهات المانحة انخفاضا حادا منذ عام 2024، ولم يتم تأمين سوى 42 في المائة من التمويل اللازم لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024.

الشكل 1: السياق القطري ولمحة عامة تشغيلية عن البرنامج



الخطة الاستراتيجية القطرية للبرنامج

8- صُممت الخطة الاستراتيجية القطرية لموزامبيق للفترة 2022-2026 لتلبية الاحتياجات الإنسانية الحادة الناجمة عن النزاعات والصدمات المرتبطة بالمناخ المتكررة، فضلا عن المحركات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتهدف الخطة إلى ربط الاستجابة الفورية للأزمات بتنمية القدرات الطويلة الأجل، مما يُمكّن **البرنامج** من الانتقال تدريجيا من التنفيذ المباشر لأنشطة المساعدة إلى تقديم الدعم لتصميم البرامج الوطنية وتنفيذها. وتتضمن الخطة ست حصائل استراتيجية واثني عشر نشاطا موزعة بين ثلاثة ركائز:

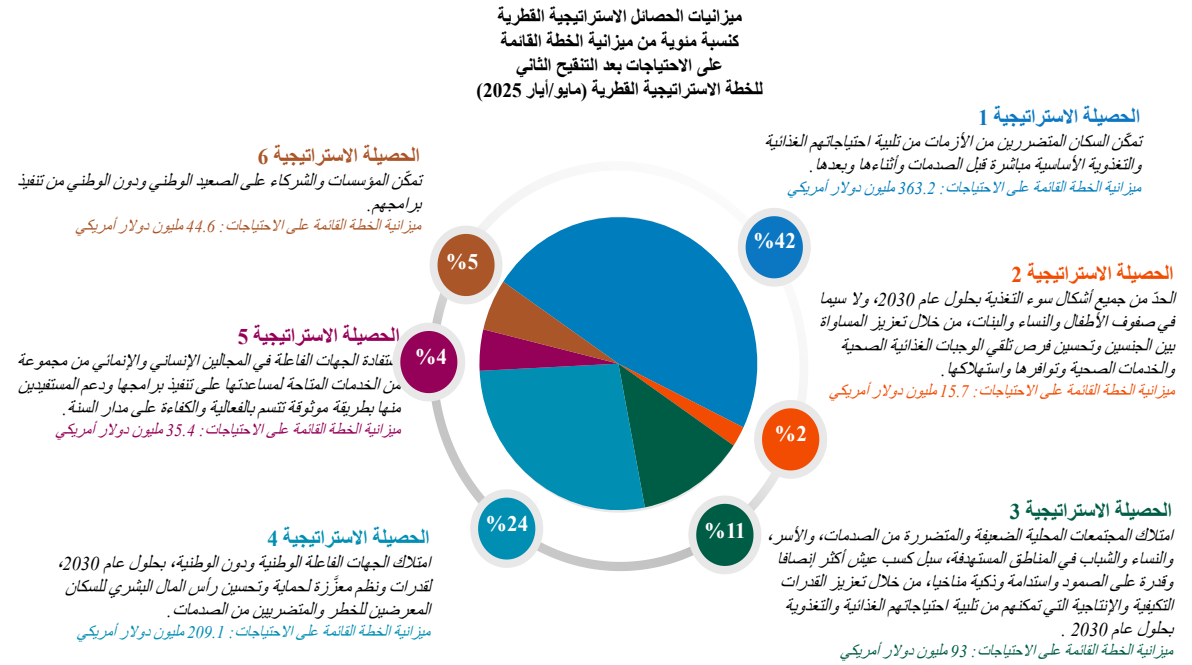
- **الاستجابة للأزمات** (الحصيلتان الاستراتيجيتان 1 و2): المساعدة الغذائية والتغذوية من خلال التحويلات العينية والتحويلات القائمة على النقد، والتغذية المدرسية في حالات الطوارئ والخدمات المشتركة.
- **بناء القدرة على الصمود** (الحصيلة الاستراتيجية 3): دعم المجتمعات المحلية الضعيفة والمتضررة من الصدمات، بما في ذلك الزراعة الذكية مناخيا، وتنويع سبل كسب العيش، وإنشاء الأصول، وآليات الإنذار المبكر وتمويل المخاطر.

- **تعزيز النظم** (الحصائل الاستراتيجية 2 و4 و5 و6): المساعدة التقنية للمؤسسات الوطنية في إدارة مخاطر الكوارث، والحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات، والتغذية والتغذية المدرسية، إلى جانب الخدمات عند الطلب (الخدمات اللوجستية والمشتريات ومنصات التحويلات القائمة على النقد).

9- وفي إطار الخطة الاستراتيجية القطرية، عمل **البرنامج** في 72 ضاحية عبر جميع محافظات موزامبيق الإحدى عشرة. وتجاوز عدد المستفيدين سنويا مليوني شخص، وشكلت النساء ما يقرب من 52 في المائة من إجمالي من حصلوا على مساعدة. ورغم أن أعداد المستفيدين تجاوزت باستمرار الأهداف المقررة، فقد تم تخفيض كميات التحويلات في عامي 2022 و2023 لتوسيع نطاق التغطية.

10- وأدت ثلاث تنقيحات للميزانية إلى زيادة ميزانية الخطة القائمة على الاحتياجات من 819.3 مليون دولار أمريكي إلى 861.5 مليون دولار أمريكي، وذلك في الأساس لزيادة ميزانية عمليات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة (2022)، ومعالجة انعدام الأمن الغذائي المستمر الناجم عن الجفاف والنزاع في شمال موزامبيق (2023)، والاستجابة لطلب الحكومة بتوفير خدمات التحويلات القائمة على النقد من أجل الحماية الاجتماعية (2023 و2025). وبحلول يوليو/تموز 2025، بلغت نسبة تمويل الخطة الاستراتيجية القطرية 70 في المائة، حيث حصلت الحصيلة الاستراتيجية 1 على 50 في المائة من الموارد المتاحة. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمفوضية الأوروبية أكبر الجهات المانحة، في حين ساهمت حكومة موزامبيق بنسبة 9 في المائة من إجمالي الموارد، للتغذية المدرسية في المقام الأول.

الشكل 2: ميزانية حصائل الخطة الاستراتيجية القطرية لموزامبيق (2022-2026) وتمويلها ونفقاتها*



* لا يصل مجموع النسب المئوية إلى 100 في المائة لأن القيم لا تشمل تكاليف الدعم المباشرة وغير المباشرة.
** القيم لا تشمل تكاليف الدعم المباشرة وغير المباشرة.

النتائج والاستنتاجات الرئيسية للتقييم

التموضع الاستراتيجي، والأهمية، والاتساق

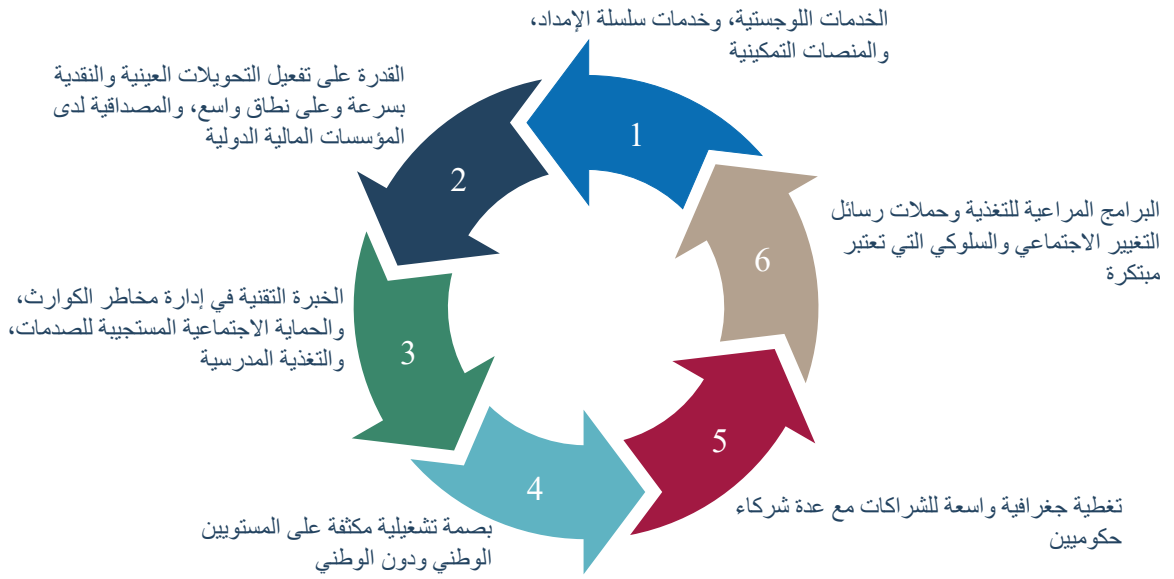
11- حافظ **البرنامج** على تموضع استراتيجي ذي صلة ومتسق في موزامبيق، حيث حقق توازنا فعالا بين المساعدات المنقذة للأرواح وتعزيز القدرات على المدى الطويل. وقد مكّنت الخطة الاستراتيجية القطرية المتعددة الركائز **البرنامج** من الاستجابة بمرونة للاحتياجات المتطورة في البيئة التشغيلية. غير أن اتساع نطاق المشاركة عند محور العمل الإنساني والتنمية والسلام أعاق العمق والتكامل في بعض الأحيان، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى تحديد الأولويات وزيادة تركيز المشاركة في الخطة الاستراتيجية القطرية المقبلة.

12- ووفر التصميم المتعدد الركائز للخطة الاستراتيجية القطرية **للبرنامج** إطار عمل متسقا ومرنا، يتناسب بشكل جيد مع البيئة التشغيلية الشديدة التعقيد في موزامبيق. وكان متوائما بشكل وثيق مع الأولويات الوطنية وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في موزامبيق، واسترشد بالدروس المستفادة من عمليات **البرنامج** السابقة في البلد.

13- وضمن هذا الإطار، رسخ **البرنامج** تموضعه كجهة فاعلة أساسية في الاستجابة لحالات الطوارئ، ووسع في الوقت نفسه نطاق مساهمته في النظم الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث، والحماية الاجتماعية، والتغذية، والتغذية المدرسية. وقد حظي هذا الدور

المزدوج باعتراف وتقدير على نطاق واسع، مما عزز الأهمية الاستراتيجية **للبرنامج** في ظل ظروف سريعة التطور. كما عزز حضور **البرنامج** الواسع على المستوى دون الوطني، ونطاق خدماته اللوجستية، وكفاءته التشغيلية، ودوره في الضمان – ولا سيما في ما يتعلق بتحويلات الأغذية والتحويلات القائمة على النقد – تموضعه كشريك موثوق للحكومة والمجتمع الدولي.

الشكل 3: المزايا النسبية للبرنامج في موزامبيق



14- ومع ذلك، خلص التقييم إلى أن النطاق الجغرافي والبرامجي لحافظة **البرنامج** - رغم الجهود المبذولة لتبسيطها - قد أضعف فعاليتها عندما كانت الأنشطة توزع بشكل مشتت مما حد من فعاليتها أو تُنفذ من دون نطاق أو تكامل كافيين. وفي حين كانت الخطة الاستراتيجية القطرية متسقة من الناحية المفاهيمية، فإن الروابط التشغيلية عبر ركائزها لم تتحقق بشكل كامل دائما في الممارسة العملية، مما حد من فرص ترتيب وإدماج الأنشطة الإنسانية، وأنشطة القدرة على الصمود وتعزيز القدرات بطرق تخولها تبادل الدعم.

الأمن الغذائي والتغذية أثناء الأزمات (الحصيلتان الاستراتيجيتان 1 و2)

15- نجح **البرنامج** في توسيع نطاق المساعدة الإنسانية استجابة للنزاعات والصدمات المرتبطة بالمناخ، مما حسن دقة الاستهداف ووسع نطاق التغطية. وخلص التقييم إلى أنه على الرغم من نقص التمويل، ساهم الدعم الذي قدمه **البرنامج** على الأرجح في استقرار الأمن الغذائي والتغذوي، على الرغم من أن الحصائل المخطط لها على الأجل الطويل لم تتحقق.

16- وأدى **البرنامج** دورا بالغ الأهمية في استجابة موزامبيق للأزمات، حيث قدم باستمرار مساعدات غذائية وتغذوية في الوقت المناسب وواسعة النطاق للسكان المتضررين من النزاع في كابو ديلغادو والصدمات المتكررة المرتبطة بالمناخ، سواء أكانت مفاجئة أو بطيئة الحدوث. ومع زيادة الاحتياجات، أظهر **البرنامج** سرعة تشغيلية عالية وحسن التوقيت في الاستجابة من خلال التوسع السريع في نطاق المساعدات خلال الصدمات المفاجئة، وتغطية مستدامة في المناطق التي يصعب الوصول إليها، متجاوزا في كثير من الأحيان الأهداف المخطط لها. ومع ذلك، ازدادت البيئة التشغيلية صعوبة: تجاوزت الاحتياجات المتزايدة في المحافظات الشمالية الموارد المتاحة بكثير، مما أجبر على إجراء تخفيضات في وتيرة التحويلات وحجمها. وعلى الرغم من هذه المعوقات، يُرجح أن تكون مساعدات **البرنامج** قد ساعدت في استقرار استهلاك الأغذية والحد من لجوء الأسر المتضررة من الأزمة إلى استراتيجيات التصدي السلبية، مما يُثبت قدرة **البرنامج** على إنقاذ الأرواح في بيئة تشغيلية متزايدة التعقيد.

17- وحسّن **البرنامج** أيضا دقة الاستهداف من خلال استخدام نهج قائم على تحديد مواطن الضعف، مما أدى إلى خفض عدد المستفيدين بأكثر من 40 في المائة، من 2.6 مليون مستفيد في عام 2022 إلى 1.5 مليون مستفيد في عام 2024. وقد مكّن ذلك

البرنامج من إدارة قيود الموارد وتلبية طلبات الجهات المانحة لمزيد من الدقة، وتبديد الشواغل المتعلقة بموثوقية قوائم المستفيدين وقدرات التحقق. غير أنه ثبت أن نهج **البرنامج** مكلف ويستغرق وقتا طويلا، مما أثار تساؤلات حول مدى ملاءمته في ظل النزوح السريع التحول الذي جعل تقييمات **البرنامج** متقادمة بسرعة. وفي بعض الضواحي، لم تقبل السلطات المحلية والمجتمعات المحلية نتائج التقييم. واستجابة لذلك، استحدث **البرنامج** استراتيجية استهداف منقحة في عام 2025، جمعت بين نُهج تحديد الأولويات الجغرافية والاستهداف المحدد السياق.

18- وكانت التدخلات الخاصة بالتغذية متوائمة مع البرنامج الوطني المتكامل للتغذية، وعززت قدرات المرافق الصحية من خلال التدريب، وتوفير المكملات التغذوية المتخصصة، والدعم التشغيلي للفرق المتنقلة، مما ساهم في زيادة الوقاية من سوء التغذية الحاد المعتدل وعلاجه في المناطق النائية، وتحقيق استقرار معدلات سوء التغذية الحاد المعتدل بين السكان المتضررين من الأزمات. غير أن القيود الهيكلية المستمرة - بما في ذلك الفجوات في سلسلة الإمداد للسلع الغذائية المتخصصة، ومحدودية التمويل لخدمات التغذية المتكررة، وتفاوت القدرات على مستوى المرافق الصحية والضواحي - حدت من إحراز مزيد من التقدم. وساهمت الأنشطة المراعية للتغذية المدمجة عبر عمليات **البرنامج** في تحقيق مكاسب في تنوع الأنماط الغذائية والمعرفة التغذوية. وكانت التغييرات السلوكية المستدامة والتحسينات الطويلة الأجل في الأنماط الغذائية محدودة، حيث لم يتم ربط رسائل التغيير الاجتماعي والسلوكي بشكل منهجي بمبادرات للتغلب على الحواجز الهيكلية التي تعترض الحصول على الغذاء، مما ترك الأسر غير قادرة على تحويل المعرفة إلى ممارسة.

القدرة على الصمود وسبل كسب العيش (الحصيلة الاستراتيجية 3)

19- عززت تدخلات **البرنامج** المتعلقة بالقدرة على الصمود قدرات الأسر على التكيف والإنتاج، ولا سيما للنساء والشباب - من خلال الزراعة الذكية مناخيا، وتحسين الوصول إلى الخدمات والأسواق، وتعزيز استعداد المجتمعات المحلية - مما يُظهر إمكانات النُهج المتكاملة. ومع ذلك، شملت التحديات الداخلية اتباع نهج قائم على المشاريع وما يرتبط به من تجزؤ، فضلا عن التحديات التي تواجه نظم تمويل المخاطر؛ وقيدت العوامل الخارجية، مثل استمرار وجود حواجز أمام مشاركة النساء والبنات، وتقلبات السوق، نطاق هذه التدخلات وآفاق اعتمادها على المستوى الوطني. وفي المناطق المتضررة من الأزمات، أدى بطء الانتقال نحو التعافي المبكر ودعم القدرة على الصمود إلى تأخير التقدم نحو حلول أكثر استدامة.

20- وقد ساهمت حافظة **البرنامج** المتعلقة بالقدرة على الصمود في تحسين الممارسات الزراعية، وتوسيع نطاق الوصول إلى المعلومات المناخية والعلامات المبكرة التي تفيد بالاستعدادات المعززة للمجتمعات المحلية، مما ساعد الأسر على الحد من الخسائر، وتنويع الإنتاج، وزيادة الدخل، وإدارة المخاطر المناخية بشكل أفضل. والحافظة، التي ركزت في البداية على القدرة على الصمود في وجه الصدمات الناجمة عن تغير المناخ، ودعم سبل كسب العيش المستدامة والتنويع، بدأت في دمج آليات التأمين، ونظم الادخار، والرابطات المجتمعية تدريجيا. وأظهرت هذه التدخلات نتائج واعدة على مستوى الأسر، حيث دعمت سبل كسب العيش القابلة للتكيف والذكية مناخيا من خلال حزم متكاملة تجمع بين الزراعة الذكية مناخيا، وإنشاء الأصول، والحصول على الخدمات، وتمويل المخاطر. وساعدت الاستثمارات في البنية التحتية، وبنوك البذور، ونظم تجميع مياه الأمطار، ومعارض المدخلات الزراعية، ومبادرات الربط بالأسواق مثل Farm-to-Go في تحسين الممارسات الزراعية، والوصول إلى المعلومات المناخية، والاستعداد لمواجهة الصدمات.

21- وعلى الرغم من النتائج الواعدة، كانت الفعالية محدودة بسبب قيود هيكلية وسياقية. وقيد التمويل المحدود التغطية الجغرافية، تاركا الكثير من الضواحي المعرضة لمخاطر عالية من دون سبل للوصول إليها. ومع بدء تحقق المكاسب، ألحقت الصدمات المناخية المتكررة أضرارا بالبنية التحتية وأدت إلى تدهور وضع الأسر، في حين عرّض تقلب السوق المزارعين لتغيرات الأسعار التي أثرت على مكاسب الدخل من موسم لآخر. وواجهت آليات تمويل المخاطر، على الرغم من كونها واعدة، تحديات تتعلق بتأخيرات سداد الأقساط، والاعتماد الكبير على بيانات الأرصاد الجوية الشحيحة، واقتصار محفزات الدفع على حالات الجفاف الشديد. وإلى جانب الحجم المتواضع للمشاريع مقارنة بحجم الاحتياجات، حدت هذه العوامل من الفعالية وفرص توسيع النطاق. ونتيجة لذلك، ظلت الآثار الإيجابية الملحوظة محلية النطاق ولم تكن كافية لإحداث تحسينات أوسع أو دائمة في قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وعلى الرغم من أن نهج **البرنامج** إزاء القدرة على الصمود كان قويا من الناحية المفاهيمية

ومتكاملا بشكل متزايد، حد تجزؤ المشاريع وقصر مدة دورات التنفيذ من قدرته على توطيد النتائج. وعلاوة على ذلك، افتقر إلى الركيزة المؤسسية وقاعدة الأدلة اللازمتين لإرشاد توسيع نطاق التدخلات أو الدعوة إلى أطر وطنية بشأن البرامج والسياسات.

22- وخلص التقييم أيضا إلى أن الانتقال من المساعدات في حالات الطوارئ إلى تدخلات بناء القدرة على الصمود الأكثر استدامة في الشمال تأخر عما هو مطلوب، مما حد من قدرة **البرنامج** على دعم مسارات التعافي في الوقت المناسب والتحرك نحو الحلول المستدامة. ولم يتحقق في معظم الحالات تدرج وتسلسل الأنشطة على النحو المتوخى في الخطة الاستراتيجية القطرية - والتي تربط المساعدات الإنسانية بالتعافي المبكر وبناء القدرة على الصمود. وفي حين ساعدت المساعدات في حالات الطوارئ والعمل الاستباقي المجتمعات المحلية على التكيف، أفاد المستفيدون بأن الاستجابات اللاحقة الطويلة الأجل لم تتحقق في بعض الأحيان. وعلى سبيل المثال، كانت هناك فجوات زمنية كبيرة بين عودة ما يقرب من 000 600 نازح داخليا في الفترة 2022-2023 وبدء نشر الدعم المنظم للتعافي والقدرة على الصمود في إطار الحصيلة الاستراتيجية 3 في عام 2025. وكانت هذه التأخيرات ناتجة عن الوقت اللازم لتأمين تمويل التنمية، وتحديد الشركاء المتعاونين، وإجراء التخطيط المشترك والمشاورات المجتمعية.

البرامج المدرسية (الحصيلة الاستراتيجية 4)

23- عزز **البرنامج** أسس برنامج التغذية المدرسية في موزامبيق من خلال دعم السياسات والمساعدة التقنية وبناء القدرات. ومع ذلك، فقد قيد الحيز المالي المحدود، وتفاوت القدرات على المستوى دون الوطني، والاعتماد على المساعدة التقنية التي يقدمها **البرنامج**، الاستدامة وتوسيع النطاق.

24- وساهم **البرنامج** في إحراز تقدم كبير في تعزيز البيئة السياساتية والمؤسسية للبرامج المدرسية في موزامبيق. وكان دعمه أساسيا في وضع الاستراتيجية الوطنية للتغذية المدرسية وإنشاء وكالة وطنية مخصصة مسؤولة عن التغذية المدرسية. ووسع **البرنامج** الأسس المؤسسية للبرنامج الوطني عن طريق تقديم دعم تقني كبير، والمساهمة في وضع المبادئ التوجيهية والأدلة والمناهج وأدوات الرصد والإبلاغ. كما روج لنماذج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، وأنشأ آليات للمشتريات اللامركزية من المنتجين المحليين، ودعم إدخال قوائم طعام متنوعة ومتوازنة غذائيا من خلال منصته SMP PLUS. وساعدت هذه الجهود في تنويع مصادر دخل المزارعين من خلال الطلب الذي يمكن توقعه من المدارس. ودعم **البرنامج** أيضا توحيد تصاميم المطابخ ومرافق التخزين والطهي.

25- وساهم الدعم الذي يقدمه **البرنامج** في تحقيق تحسينات قابلة للقياس في النتائج التعليمية، ولا سيما بالنسبة للبنات. فقد ارتفعت معدلات حضور واستبقاء التلاميذ سنويا في المدارس المستهدفة بين عامي 2022 و2024، وكانت هناك فوارق طفيفة بين البنات والأولاد - وهو إنجاز مهم في سياق يقل فيه احتمال إكمال البنات للمرحلة الابتدائية بشكل كبير.

26- وعلى الرغم من التسليم الرسمي للمسؤولية عن الوظائف التشغيلية ووظائف المشتريات الرئيسية وإنشاء لجنة مشتركة بين القطاعات معنية بالتغذية المدرسية، يواصل **البرنامج** تأدية دور تنسيقي قوي على المستويين السياساتي والتشغيلي، حيث لا يزال التنسيق بين الوزارات متفاوتا، ولا تزال الفجوات في التمويل الطويل الأجل والقدرات التقنية قائمة. كما أن محدودية الحيز المالي، وتفاوت القدرات دون الوطنية، وضعف التغطية البرامجية، تعني أن الاستدامة والتوسع لا يزالان يعتمدان بشكل كبير على استمرار المساعدة التقنية والتمويل الخارجي من الشركاء.

تعزيز القدرات للنظم المستجيبة للصدمات (الحصيلة الاستراتيجية 4)

27- قدم **البرنامج** مساهمات كبيرة في تعزيز قدرة موزامبيق على توقع الصدمات والاستعداد والاستجابة لها، مع تعزيز أسس نظام للحماية الاجتماعية أكثر قدرة على الصمود واستجابة للصدمات. وقد ساهم دعمه في نظم أكثر سرعة وأكثر اعتمادا على البيانات وأفضل تنسيقا. غير أن التقدم لا يزال متفاوتا وهشا، حيث تعيق الفجوات في القدرات دون الوطنية، ومحدودية قابلية التشغيل البيني لنظم البيانات، والاعتماد المستمر على الدعم الأساسي التقني والتشغيلي **للبرنامج**، عملية إضفاء الطابع المؤسسي والاستدامة.

28- وقدم **البرنامج** مساهمات كبيرة في تعزيز النظم الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث والحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات في موزامبيق، ورسخ مكانته كشريك تشغيلي وتقني موثوق. وقد أرشدت التقييمات المشتركة للقدرات عملية وضع خطط مُخصصة ومتكاملة لتعزيز القدرات عملت على سد الفجوات المؤسسية، وعززت في الوقت نفسه البنية الوطنية الأوسع لإدارة مخاطر الكوارث. ومن خلال التعزيز المُستهدف للقدرات، دعم **البرنامج** المؤسسات الحكومية في مجالات مثل الرسم المتكامل لخرائط الأخطار، ونمذجة الهيدرولوجيا والأرصاد الجوية، ومنصات الدفع الرقمي. وأسفرت هذه الجهود عن تحسينات في الاستجابة الوطنية للصدمات، وساعدت الجهات الحكومية النظيرة على الانتقال نحو نظم أكثر تنسيقا واعتمادا على البيانات للاستجابة للصدمات.

29- وعبر مؤسسات إدارة الكوارث، ساهم **البرنامج** في سد الثغرات التشغيلية الحرجة عن طريق استحداث أدوات تقييم سريعة موحدة، وبروتوكولات تفعيل مبكرة للعمل الاستباقي، ومعدات أساسية. وقد ساهمت هذه الاستثمارات بشكل كبير في تسريع عملية اتخاذ القرارات في حالات الطوارئ خلال فيضانات وأعاصير عام 2024: تمكنت المحافظات التي طبقت آليات العمل الاستباقي من تقليص أوقات الاستجابة بمقدار 36 ساعة في المتوسط، في حين أُنجزت تقييمات الأضرار ما بعد الأعاصير، التي كانت تستغرق عدة أيام، في أقل من 12 ساعة باستخدام رسم الخرائط الجوية القائم على نظم المعلومات الجغرافية. كما أدى إدخال النماذج المتكاملة للهيدرولوجيا والأرصاد الجوية للتنبؤ بالفيضانات إلى تحسين أوقات التنبؤ من 12-18 ساعة في عام 2021 إلى 24-36 ساعة في عام 2024، وقللت نماذج الأرصاد الجوية فجوات التغطية في المناطق الساحلية المعرضة للأعاصير. وأظهرت الاستجابة لإعصار شيدو في عام 2024 فعالية أطر العمل الاستباقي، حيث ساهم التخزين المسبق لمخزونات الأغذية وآليات التفعيل المتفق عليها مسبقا في تحسين التنسيق والتعبئة السريعة على مستوى الحكومة والشركاء.

30- وفي مجالي الأمن الغذائي والتغذية، شملت التطورات تعزيز قدرات تقييم الأمن الغذائي والتغذية، وتحسين جودة التقييمات وتحليلات التصنيف المتكامل لمرحل الأمن الغذائي وتوقيتها، بالإضافة إلى خطط العمل على مستوى الضواحي في جميع المحافظات. وعززت هذه التطورات مصداقية وتغطية الرصد الوطني للأمن الغذائي. وفي مجال التغذية، ساهم **البرنامج** في وضع الاستراتيجيات الوطنية بشأن التغذية، ودعم تدريب العاملين في مجال الصحة، وساعد في وضع أدوات الرصد ونُهج الفحص المجتمعية التي أوضحت الأدوار وحسنت تصميم البرامج.

31- كما أدى **البرنامج** دورا أساسيا في دعم النظام الحكومي للحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات، وتحديث البنية التحتية الرقمية، وتعزيز تسجيل المستفيدين، ووضع بروتوكولات تبادل البيانات.

32- وعلى الرغم من هذه التطورات، لا تزال عدة تحديات نظمية تقيد استدامة النظم والقدرات وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. وأدت الفجوات في القدرات على المستوى دون الوطني، ومحدودية الحيز المالي، ومحدودية إضفاء الطابع المؤسسي وتكاليف أدوات التحويل، وتحديات قابلية التشغيل البيني بين نظم البيانات الحكومية، واستمرار الاعتماد على الخبرات الخارجية، إلى إبطاء التقدم نحو الملكية الوطنية وإعاقة الاستثمار المستدام.

تقديم الخدمات (الحصيلتان الاستراتيجيتان 5 و6)

33- كانت الخدمات المشتركة التي يقدمها **البرنامج** أساسية لاستجابة موزامبيق لحالات الطوارئ، حيث مكّنت الشركاء والحكومة من توسيع نطاق الوصول على مستوى المنظومة، وتعزيز التنسيق، والحد من الازدواجية. ومن خلال توفير آليات التحويلات القائمة على النقد عند الطلب، وخدمات التخزين والنقل المشتركة، وفر **البرنامج** للشركاء والحكومة نظام تنفيذ جاهز للاستخدام يمكنهم تفعيله بسرعة وعلى نطاق واسع.

34- وعززت أنشطة تقديم الخدمات في **البرنامج** وخدماته المشتركة بشكل كبير قدرة المنظومة الإنسانية على الاستجابة بفعالية للأزمات، مما جعل المنظمة الخيار المفضل لتقديم الخدمات اللوجستية والخدمات القائمة على النقد الواسعة النطاق. وقد مكّنت قدرة سلسلة الإمداد الشاملة، التي تغطي المشتريات والتخزين والنقل والتنفيذ في الميل الأخير، الشركاء من الوصول إلى المناطق المعزولة بسرعة وموثوقية، مما ضمن إمكانية تقديم المساعدة على نطاق واسع حتى في ظل الظروف الصعبة.

35- ومن خلال رحلات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، وقيادة مجموعتي اللوجستيات والأمن الغذائي، وغيرها من الخدمات المشتركة، عزز **البرنامج** القدرات التشغيلية للشركاء وحسن التنسيق القطاعي، مما قلل الازدواجية وسد الفجوات الحرجة في التخزين والنقل. وقد أتاحت بصمته الوطنية الواسعة وبنيته التحتية الراسخة للجهات الفاعلة الأخرى توسيع نطاق عملها والحصول على تقييمات دقيقة للأوضاع المحلية، ولا سيما في الضواحي المتضررة من النزاع في كابو ديلغادو.

36- ووفرت آليات التحويلات القائمة على النقد المقدمة عند الطلب للشركاء والمؤسسات الحكومية منصة جاهزة للاستخدام لإجراء تحويلات نقدية واسعة النطاق بالأجهزة المتنقلة، مما مكّن على وجه الخصوص المعهد الوطني للعمل الاجتماعي من تنفيذ برنامج الحكومة للدعم الاجتماعي المباشر في مرحلة ما بعد حالة الطوارئ لمواجهة مرض فيروس كورونا 2019. وقد عززت الكفاءة التشغيلية **للبرنامج** وقدرته على إدارة التحويلات القائمة على النقد الواسعة النطاق من تغطية وحسن توقيت استجابات الحماية الاجتماعية من خلال الاستعانة بسرعة بمقدمي الخدمات المالية المعتمدين مسبقا. وفي الوقت نفسه، عززت إجراءات الرقابة وآليات الضمان الداخلية في **البرنامج** ثقة الجهات المانحة، مما أسفر عن تمويل جديد بقيمة 80.6 مليون دولار أمريكي في الفترة 2023-2024 و65.3 مليون دولار أمريكي في عام 2025.

37- وفي سياق يشهد تقلص التمويل الإنساني، هناك حيز متزايد لنموذج رسمي على نطاق المنظومة - وطلب عليه - لتقديم الخدمات من قبل فريق الأمم المتحدة القطري من شأنه أن يحقق أمثل استخدام للموارد ويحافظ على قدرة الاستجابة الجماعية.

النتائج الشاملة

38- أحرز **البرنامج** تقدما ملموسا في إدماج مشاركة النساء والبنات على قدم المساواة، والشباب، والشمولية، والحماية، والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين، والمبادئ الإنسانية على نطاق الخطة الاستراتيجية القطرية. وقد عززت آليات مثل الخط الساخن الإنساني والمشاورات المجتمعية حلقات التعقيبات، ودعم الاستهداف القائم على تحديد مواطن الضعف الالتزام بالمبادئ الإنسانية. غير أن التنفيذ كان متفاوتا، ولم تُنفذ دائما نُهج التصدي لأوجه عدم المساواة الهيكلية التي تُسهم في انعدام الأمن الغذائي، وظلت مراعاة الاحتياجات المختلفة لذوي الإعاقة محدودة، وأظهرت مسارات تعميم الحماية والإحالة ثغرات في التغطية والمتابعة.

39- وأحرز **البرنامج** تقدما مطردا في تعميم مشاركة النساء والبنات في أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية، حيث استهدفت تدخلات كثيرة النساء والبنات المراهقات بشكل صريح- ولا سيما في مجالات التغذية والتغذية المدرسية والقدرة على الصمود. وقد أظهر التدريب المقدم للنساء والشباب في مجال الزراعة الذكية مناخيا ومجموعات التغذية التي تقودها النساء علامات مبكرة تفيد بزيادة فاعلية المشاركات ومهاراتهن. غير أن استمرار وجود حواجز هيكلية، بما في ذلك العنف ضد المرأة والزواج المبكر ومحدودية سلطة اتخاذ القرار، قد حد من تحقيق مكاسب في الأدوار الاقتصادية والقيادية للمرأة. ولم يجر جمع البيانات المصنفة بحسب الجنس أو استخدامها بشكل متسق في جميع الأنشطة، مما حد من القدرة على تتبع النتائج المحددة المتباينة وتكييف البرامج وفقا لذلك.

40- وأحرز **البرنامج** تقدما أوليا في مجال التصدي للاحتياجات ذات الصلة بالإعاقة، حيث بُذلت بعض الجهود لضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على المساعدات الغذائية والتغذوية. ومع ذلك، كانت الممارسات الرامية إلى ضمان عدم ترك أي فرد في الأسر أو المجتمعات المحلية يتخلف عن الركب متفاوتة، ولم تكن مُدمجة بشكل منهجي في جميع الأنشطة.

41- وأُدرجت الاعتبارات المتعلقة بالحماية والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين في تصميم البرامج، حيث أنشأ **البرنامج** آليات متنوعة للتعقيبات المجتمعية وخطوطا ساخنة، ومشاورات مجتمعية، وصمم مواقع توزيع آمنة، ووفر تدريبا للشركاء بشأن إدارة الحشود، وتدابير السلامة، والضمانات الاجتماعية، وبروتوكولات عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وعلى الرغم من ذلك، كان التنفيذ متفاوتا، ومقيدا بالتغطية المتفاوتة لآليات التعقيبات في الضواحي النائية، والتأخير في إحالة الحالات ومتابعتها في الوقت المناسب، وديناميات السلطة المحلية، والحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة وقيادتها على قدم المساواة.

42- وطوال تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية، التزم **البرنامج** إلى حد كبير بالمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلالية التشغيلية، حتى مع توسيع دوره في تعزيز النظم الوطنية. وقُدمت المساعدات الإنسانية بناء على الاحتياجات المُقيمة، وأظهر التحول إلى الاستهداف القائم على تحديد مواطن الضعف التزام **البرنامج** بالعمل القائم على المبادئ. وساعد **البرنامج** في التخفيف من حدة التوترات الاجتماعية المتصاعدة بين المجتمعات المحلية المضيفة والنازحين داخليا وسط تزايد النزوح ومواطن الضعف، مما عزز نهج "عدم إلحاق الضرر" والنُهج المراعية لظروف النزاع. غير أن مفاضلات ظهرت خلال التنفيذ، حيث تعارضت توقعات المساعدة الشاملة مع حساسية قرارات الاستهداف، وفي الحالات التي كان يُعاد فيها توزيع الأغذية عادة على مستوى المجتمعات المحلية والأسر، لم يتواءم الاستهداف تماما مع الأعراف الثقافية السائدة. وكانت تدابير بناء السلام غير متطورة بما يكفي، مع وجود مجال للتحسين في النُهج المراعية للنزاعات.

43- وساهمت تدخلات **البرنامج** بشكل إيجابي في الاستدامة البيئية، ولا سيما من خلال تشجيع الزراعة الذكية مناخيا واستخدام تقنيات مراعية للبيئة في إعادة تأهيل نظم الري والصرف في المناطق المعرضة للفيضانات. وتم إدماج الضمانات البيئية والاجتماعية في تصميم المشاريع للحؤول دون إلحاق الضرر، على الرغم من أن عدم وجود رصد منهجي لاحق للتدخل قد حد من القدرة على تقييم الحصائل.

الشراكات

44- كانت شراكات **البرنامج** أساسية في تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية، حيث مكّنت من تقديم مساعدات إنسانية واسعة النطاق وإحراز تقدم في تعزيز النظم الوطنية. وأتاحت الشراكات مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية تقديم خدمات تكميلية، إلا أن التنسيق كان في كثير من الأحيان خاصا بكل مشروع على حدة، مع محدودية في التخطيط المشترك وحدوث تداخلات في بعض الأحيان. ولا تزال المشاركة مع القطاع الخاص في مراحلها الأولى.

45- وقام **البرنامج** بتوسيع وتعميق نطاق شراكاته عبر مختلف القطاعات والمستويات خلال فترة الخطة الاستراتيجية القطرية، حيث عمل عن كثب مع الحكومة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء المتعاونين على المستويين الوطني ودون الوطني. ورسخت الشراكات الحكومية القوية تموضع **البرنامج** كجهة استشارية تقنية موثوقة ومقدم للخدمات، ولا سيما في إطار الحصيلتين الاستراتيجيتين 3 و4، حيث ركز التعاون على تعزيز النظم الوطنية للتغذية المدرسية، والحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات، وإدارة الكوارث. كما خلص التقييم إلى وجود حاجة إلى أطر تخطيط مشتركة أكثر تنظيما لتوقع الاحتياجات بشكل أفضل. وعلى المستوى دون الوطني، تعاون **البرنامج** بشكل وثيق مع السلطات على مستوى المحافظات والضواحي في تسجيل المستفيدين، والاستهداف، والرصد، والتدريب في مجال الخدمات اللوجستية وتوزيع النقد. غير أن القدرات القطاعية المجزأة أدت في بعض الأحيان إلى ظهور نظم موازية خلال حالات الطوارئ الواسعة النطاق، مما استلزم من **البرنامج** والمنظمات غير الحكومية الشريكة تشغيل آليات التنفيذ الخاصة بكل منها.

46- ونهض **البرنامج** أيضا بإضفاء الطابع المحلي من خلال تنويع قاعدة شركائه المتعاونين والاستثمار في قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية من خلال التدريب والمعدات، حيث تم تنفيذ 65 في المائة من الميزانية من خلال المنظمات غير الحكومية في عام 2025. ومع ذلك، أدى قصر دورات المشاريع إلى صعوبة احتفاظ المنظمات غير الحكومية المحلية بموظفين مدربين،

والحفاظ على استمرارية القدرات المؤسسية، والعمل بكفاءة، مما حد بالتالي من التعزيز المؤسسي الطويل الأجل اللازم لإضفاء الطابع المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم التعاون مع الدوائر على مستوى المقاطعات والمحافظات في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والعمل الاجتماعي في تعزيز قدرتها على التنفيذ.

47- وساهمت الشراكات بين **البرنامج** وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في تيسير التخطيط والتنفيذ المشتركين، حيث أدى **البرنامج** دورا نشطا في الاستجابة السريعة للنزوح وفي منصات التنسيق، ووفر القيادة على نطاق المنظومة في مجالات الخدمات اللوجستية والتحويلات القائمة على النقد وتنسيق حالات الطوارئ. ومع ذلك، لوحظ وجود بعض التداخلات التشغيلية في مجالات التغذية والقدرة على الصمود والحماية الاجتماعية، ولا سيما مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما اعتمد تنفيذ تدخلات القدرة على الصمود، التي لا تزال قيد التطوير، على التنسيق المخصص.

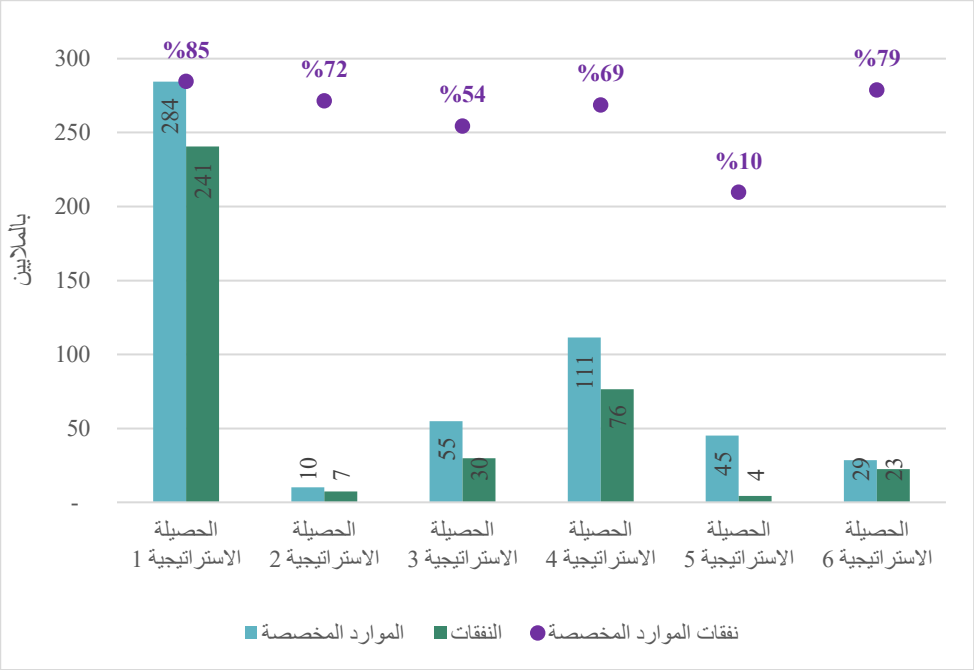
الكفاءة وحسن التوقيت

48- قدم **البرنامج** مساعدات على نطاق كبير وفي الوقت المناسب عموما، مُظهرا سرعة استجابة تشغيلية عالية يدعمها العمل الاستباقي، وتخزين مسبق للمخزونات، وتنسيق وثيق مع الشركاء. ومع ذلك، ظلت هناك تحديات مرتبطة بقيود الوصول والاختناقات الإجرائية الداخلية. كما أدت بيئة التمويل الصعبة، التي اتسمت بتخصيصات مكثفة للمساهمات وتجزؤ المشاريع، إلى تقييد المرونة.

49- وأظهر **البرنامج** حسن التوقيت في استجابته لحالات الطوارئ طوال الخطة الاستراتيجية القطرية، حيث قدم باستمرار مساعدات منقذة للأرواح في غضون أيام من وقوع الصدمات المفاجئة. وكانت سرعة الاستجابة هذه مدعومة بآليات العمل الاستباقي، والمخزونات المُعدّة مسبقا، والتنسيق الوثيق مع الحكومة والشركاء في مجال العمل الإنساني. ومع ذلك، أدت القيود على الوصول في كابو ديلغادو، وازدحام الموانئ، وتأخيرات الجمارك، وتضرر البنية التحتية خلال الصدمات المناخية الكبرى، إلى تعطيل سلاسل الإمداد بشكل متكرر، مما أسفر عن عدم إنفاق المخصصات، والتأخير في التوزيع، وانقطاع خطوط الإمداد. كما تطلب الانتقال من الاستهداف القائم على الحالة إلى الاستهداف القائم على مواطن الضعف جمع بيانات كثيرة، وأدى إلى إبطاء المساعدات المخطط لها.

50- وفي الوقت نفسه، كانت التحديات المتعلقة بحسن التوقيت أكثر بروزا في أنشطة التعافي المبكر والقدرة على الصمود، حيث ظهرت فجوات كبيرة بين الاستجابة في حالات الطوارئ ونشر الدعم الطويل الأجل. وقد نتجت هذه التأخيرات عن الوقت اللازم لتأمين التمويل الموجه نحو التنمية، وإجراء تخطيط مشترك مع السلطات، واختيار الشركاء، واستكمال المشاورات المجتمعية. كما قيدت المدد القصيرة للمنح - التي تقل في المتوسط عن عامين - التنفيذ، مما أدى في كثير من الأحيان إلى جداول زمنية للمشاريع غير متوائمة بشكل جيد مع المواسم الزراعية ودورات التخطيط الحكومية. وأخيرا، فرضت البرمجة المشتركة مع الحكومة قيودا زمنية أيضا، ولا سيما في مجال التغذية المدرسية والحماية الاجتماعية.

الشكل 4: الموارد المخصصة والنفقات الخاصة بالبرنامج في موزامبيق بحسب الحصائل الاستراتيجية



51- وكانت اتجاهات الكفاءة من حيث التكلفة متباينة. فقد كانت التحويلات القائمة على النقد وتكاليف المشتريات مستقرة أو تحسنت بمرور الوقت، بدعم من منصات الدفع الرقمي، والأسواق العاملة، وزيادة المشتريات المحلية. وفي المقابل، تضاعفت تكاليف نقل المواد الغذائية تقريبا منذ عام 2019 بسبب ارتفاع الأسعار العالمية، وزيادة احتياجات النقل والتخزين، والتعقيدات التشغيلية أثناء الاستجابات للحالات المفاجئة.

52- وعمل المكتب القطري ضمن خطة استراتيجية قطرية ممولة بشكل جيد نسبيا، حيث أسفرت جهود جمع الأموال عن قاعدة أكثر تنوعا من الجهات المانحة واهتمام متزايد من شركاء جدد (مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي)، بما في ذلك آليات تمويل مبتكر (مثل الوكالة الأفريقية لاستيعاب المخاطر). ومع ذلك، كان كل من الكفاءة وحسن التوقيت مقيدين للغاية بهيكل هذا التمويل: أدى التخصيص المكثف، وقصر مدة المشاريع، وتجزؤ المنح الصغيرة، والصرف في وقت متأخر من العام إلى تقييد المرونة والتعديلات الاستراتيجية وتكامل البرامج. وأدى الاعتماد على العقود القصيرة الأجل إلى إضعاف قدرة **البرنامج** الاحتياطية وذاكرته المؤسسية، على الرغم من أن استعراضات القوة العاملة حسنت معدل استبقاء الموظفين في الفترة 2024-2023.

التوصيات

التوصيات والتوصيات الفرعية	نوع التوصية	المكاتب والشعب المسؤولة في البرنامج	الكيانات المساهمة الأخرى	الأولوية	الموعد النهائي للإنجاز
التوصية 1: تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية - التوحيد والتركيز. استنادا إلى المزايا النسبية المثبتة **للبرنامج**، ينبغي أن تنتقل الخطة الاستراتيجية القطرية المقبلة إلى مرحلة التوحيد والتركيز، مما يعزز تكامل وتسلسل مكونات البرامج. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن يقوم **البرنامج** بما يلي:	استراتيجية	المكتب القطري	دائرة الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها ودائرة المناخ والقدرة على الصمود في المقر العالمي	عالية	يوليو/تموز 2027
1-1 الحفاظ على قدرته على الاستجابة الإنسانية وحمايتها مع النهوض بالنظم الوطنية. وهذا يعني الحفاظ على قدرة **البرنامج** على الاستجابة الإنسانية وحمايتها في ضوء استمرار حجم الأزمات وتواترها، مع الاستثمار في الوقت نفسه في الدعم الاستشاري والتنسيقي ودعم تعزيز النظم لتمكين المؤسسات الوطنية من تولي دور المستجيب الأول تدريجيا.					ديسمبر/كانون الأول 2028
2-1 تعزيز محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، وتقوية الروابط بين المساعدة الإنسانية وبرامج التعافي المبكر والقدرة على الصمود في كابو ديلغادو من خلال تبني نُهج متكاملة بشكل أكثر وضوحا وتسلسل الأنشطة التي تساهم في إيجاد حلول مستدامة للأشخاص المتضررين.					
3-1 إعطاء الأولوية لتدخلات القدرة على الصمود حيثما توجد فرص واضحة لاستيعابها وتسلسلها مع الاستجابة للأزمات في كابو ديلغادو، ولربطها ببرامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية. وينبغي أن توجه هذه المعايير عملية تحديد الأولويات الجغرافية، وأن تستخدم لدعوة الجهات المانحة إلى اللجوء لاستثمارات مركزة بدلا من استثمارات مبعثرة.					
التوصية 2: تعزيز القدرات. ينبغي أن يواصل **البرنامج** تعزيز القدرات والنظم الوطنية. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن يقوم **البرنامج** بما يلي:	استراتيجية، مع انعكاسات تشغيلية	المكتب القطري	دائرة التغذية والوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية في المقر العالمي	عالية	يوليو/تموز 2027
1-2 مواصلة تعزيز التعاون مع المعهد الوطني للعمل الاجتماعي، والمعهد الوطني للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، ووزارة التعليم والثقافة، والأمانة التقنية للأمن الغذائي والتغذية، والمعهد الوطني للأرصاد الجوية، مع التركيز على المساعدة التقنية، وتطوير النظم، وبناء القدرات. وينبغي أن يشمل ذلك تعميق الدعم المؤسسي في مجالات التغذية، وإدارة مخاطر الكوارث، والحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات، لتمكين تسليم تدريجي ومخطط جيدا للمسؤوليات إلى المؤسسات الوطنية.					ديسمبر/كانون الأول 2028

التوصيات والتوصيات الفرعية	نوع التوصية	المكاتب والشعب المسؤولة في البرنامج	الكيانات المساهمة الأخرى	الأولوية	الموعد النهائي للإنجاز
2-2 إعطاء الأولوية لدعم البرنامج الوطني للتغذية المدرسية من خلال تعزيز المساعدة التقنية، والعمل كجهة محفزة لتعبئة تمويل التنمية لتعزيز استدامة البرامج.					
3-2 مواصلة العمل مع المعهد الوطني للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها والمعهد الوطني للعمل الاجتماعي لتحسين قابلية التشغيل البيني بين نظم المعلومات الخاصة بهما، ولا سيما في ما يتعلق بالحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات. وينبغي أن يشمل ذلك استكشاف حلول لتنسيق عمليات تسجيل المستفيدين ومزامنة معايير الضعف، مع مواصلة المساهمة في تطوير النظم من خلال تقديم المساعدة التقنية للمعهد الوطني للعمل الاجتماعي بشأن مسائل مثل النهوض بالسجل الاجتماعي لتعزيز الكفاءة، والحد من الازدواجية، ودعم آليات الاستجابة الوطنية المنسقة.					
4-2 مواصلة التنفيذ المباشر فقط عند الضرورة لتوسيع نطاق تغطية البرنامج الوطني أو الاستجابة للأزمات حيث تعاني الحكومة والشركاء من فجوات في القدرات، وأن يكون ذلك مصحوبا دائما باستراتيجية واضحة ومحددة زمنيا للانتقال وتعزيز المؤسسات.					
التوصية 3: الشراكات. ينبغي أن يواصل **البرنامج** تعزيز شراكاته وتنويعها في المجالات المواضيعية ذات الأولوية، وذلك لتعزيز الاتساق، والحد من التداخلات، وتوسيع نطاق فعالية برامجه ومدى تغطيتها. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن يقوم **البرنامج** بما يلي:	استراتيجية	المكتب القطري	إدارة الشراكات والابتكار في المقر العالمي	متوسطة	يوليو/تموز 2027
1-3 مواصلة التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وتعزيزه، والاستفادة من المزايا النسبية لكل كيان، ولا سيما في المجالات التي يضيف فيها **البرنامج** قيمة واضحة، مثل الخدمات المشتركة، فضلا عن التغذية، والقدرة على الصمود، والحماية الاجتماعية، وذلك للحد من التداخلات المحددة.					
2-3 توسيع نطاق العمل مع القطاع الخاص من خلال شراكات مالية وتقنية لتنويع مصادر التمويل وتعزيز الابتكار، وقيام **البرنامج** وشركائه بدور وكلاء التغيير من خلال التنفيذ المباشر.					
3-3 تعزيز التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية لتوليد الأدلة، ودعم التعلم، وإثراء الحوارات المتعلقة بالسياسات والبرامج.					
4-3 تعزيز إضفاء الطابع المحلي من خلال شراكات أعمق مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات المجتمعية من أجل تعزيز القدرات المحلية، والاستفادة من المعرفة المحلية،					

التوصيات والتوصيات الفرعية	نوع التوصية	المكاتب والشعب المسؤولة في البرنامج	الكيانات المساهمة الأخرى	الأولوية	الموعد النهائي للإنجاز
وتعزيز الملكية المجتمعية، وتوسيع مدى تغطية البرامج لتصل إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها.					
التوصية 4: الكفاءة وحسن التوقيت. ينبغي أن يستثمر **البرنامج** في تحسين كفاءة سيرورات عمله الداخلية لتعزيز حسن توقيت التدخلات. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن يقوم **البرنامج** بما يلي:	تشغيلية	المكتب القطري	شعبة التحليل والتخطيط والأداء في المقر العالمي	متوسطة	ديسمبر/كانون الأول 2026
1-4 تبسيط نهج الاستهداف القائم على تحديد مواطن الضعف من خلال تقليل التعقيدات الإجرائية وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية من أجل تسريع تحديد المستفيدين وتقليل التأخيرات، وضمان القبول من جانب الحكومة والأشخاص المتضررين.					
2-4 تعزيز التنسيق الداخلي والتخطيط التشغيلي، وزيادة تعزيز التخطيط المشترك بين وحدات المالية وسلسلة الإمداد والبرامج، وتحسين التنبؤ بالتدفقات، ودعم إدارة شؤون الشركاء المتعاونين لضمان تقديم المساعدة بسلاسة وفي الوقت المناسب.					
3-4 إجراء استعراض تفصيلي لعمليات رصد النواتج والحصائل الداخلية وعمليات صنع القرار من أجل تحديد الاختناقات المحتملة التي تؤثر على حسن التوقيت في تنقيح تنفيذ الأنشطة وتعديل الإجراءات وفقا لذلك.					
التوصية 5: المسائل الشاملة. ينبغي أن يواصل **البرنامج** جهوده الرامية إلى تعميم المسائل الشاملة عبر حافظته من أجل ضمان برامج منصفة وشمولية وجامعة وقائمة على الأدلة. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن يقوم **البرنامج** بما يلي:	تشغيلية	المكتب القطري	وحدة المساواة بين الجنسين والحماية والشمول في المقر العالمي	متوسطة	مارس/أذار 2027
1-5 توسيع نطاق أطر الرصد الحالية التي تركز على قياس النتائج المتباينة بين فئات السكان في ما يتعلق بالبرامج التي لا تتناول بعد عدم المساواة الهيكلية، وضمان استخدام الأدلة المولدة بشكل منهجي لتصميم نماذج لمعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي وتوسيع نطاقها.					
2-5 تعزيز وتوسيع نطاق النُهج القائمة التي تدمج منظور الإعاقة ضمن البرامج ذات الصلة - مثل الحماية الاجتماعية والتغذية المدرسية – من أجل تحسين إمكانية الوصول وضمان المشاركة على قدم المساواة.					

التوصيات والتوصيات الفرعية	نوع التوصية	المكاتب والشعب المسؤولة في البرنامج	الكيانات المساهمة الأخرى	الأولوية	الموعد النهائي للإنجاز
3-5 تعزيز تركيز **البرنامج** على توظيف الشباب، ولا سيما ضمن برامج القدرة على الصمود، استنادا إلى الدروس المستفادة من برنامج مؤسسة ماستركارد.					
4-5 تحسين إدماج التعقيبات وضمان إدماج الدروس المستفادة من آليات التعقيبات المجتمعية بشكل متسق في التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي.					
5-5 الحرص على تضمين أحكام كافية لتوليد الأدلة والتعلم وإدارة المعرفة في البرامج، مما يمكّن المكتب القطري من الاستفادة من الخبرة الميدانية وإثراء الحوارات حول السياسات وتصميم البرامج وصنع القرار.					
التوصية 6: تعبئة الموارد. ينبغي أن يعزز **البرنامج** استراتيجيته لتعبئة الموارد لزيادة القدرة على التنبؤ، والحد من تخصيص الموارد، وتنويع مصادر التمويل. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن يقوم **البرنامج** بما يلي:	تشغيلية	المكتب القطري	إدارة الشراكات والابتكار في المقر العالمي	متوسطة	ديسمبر/كانون الأول 2027
1-6 تكثيف الجهود الرامية إلى تأمين مساهمات متعددة السنوات وأقل تخصيصا، والتواصل مع الجهات المانحة حول التداعيات التشغيلية للتمويل القصير الأجل العالي التخصيص. وينبغي أن يشمل ذلك الدعوة إلى استخدام آليات التمويل المواضيعي أو المجمع - ولا سيما بالنسبة للقدرة على الصمود والتغذية المدرسية - لدعم النُهج المتكاملة المتعددة السنوات.					
2-6 توسيع قاعدة التمويل من خلال إشراك الجهات الفاعلة ذات الأولوية من القطاع الخاص عبر شراكات المسؤولية الاجتماعية المؤسسية الموجهة وآليات التمويل المبتكر، بما في ذلك الفرص المتاحة في أسواق التأمين الخاص. وينبغي أن يشمل ذلك توسيع جهود تعبئة الموارد الموجهة بتقييمات مستنيرة للمخاطر والتركيز على المجالات ذات الإمكانات العالية للتعاون. ويمكن أن تشمل أساليب المشاركة ترتيبات التمويل المشترك وإنشاء صناديق مواضيعية مخصصة في مجالات مثل التغذية المدرسية وتوظيف الشباب والسلام.					
3-6 تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية والحكومة من أجل تعبئة تمويل التنمية - مثل التمويل المختلط، ومبادلات الديون، وآليات التأمين المناخي، وسندات الكوارث، وأدوات ائتمانات الكربون - مع الاستفادة من الميزة النسبية **للبرنامج** في تعزيز النظم، وتقديم الخدمات، والموثوقية الائتمانية التشغيلية.					